الاحتمال الإعرابي في الأفعال عند الجرجاني (ت٤٧١هـ) في تفسيره درج الدرر في تفسير الآية والسور

Syntactic Ambiguity in Verbs According to Al-Jurjani (d. 471 AH) in His Tafseer of "Daraj al-Durar" in the Interpretation of Verses and Chapters

مهند ياسين طه

Muhannad Yaseen Taha

جامعة سامراء/ كلية التربية/ قسم اللغة العربية

University of Samarra - College of Education - Department of Arabic Language

07705716652

أ.د رائد عبد الله حمد

Dr. Raed Abdullah Hamad

جامعة سامراء/ كلية التربية/ قسم اللغة العربية

University of Samarra - College of Education - Department of Arabic Language

الكلمات المفتاحية: الجرجاني، الدرر، الجزم، النصب، التوجيه

Keywords: Al-Jurjani, Al-Durar, Jazam Nasb, Al-Tawjeeh

الملخص

يعد الاحتمال الإعرابي من أهم موضوعات العربيّة إذ تبرز فيه عقليّة العالم الذي وضع هذه الاحتمالات معتمدًا على أسس معتمدة ، والنّاظر لما جاء به الجرجاني في احتمالياته الكثيرة أنّ هذا لم يكن اختيارًا اعتباطيًّا وإنّما مندرجًا تحت أُطُرٍ وأُسس على غرار نظريته الكبيرة (نظرية النّظم) والاختلاف عند الجرجاني في توجيه الأوجه الاحتمالية اختلاف بين الرفع والنّصب والجزم، ثمّ لم يرجّح كثيرًا في تلك الأوجه التي ذكرها وإنّما أعطى ما تحتمل موافقًا لسابقه أو خالفه دون أنْ يصرّح بالأسماء غالبًا.

Abstract

Syntactic ambiguity is considered one of the most important topics in Arabic, as it highlights the mentality of the scholar who established these possibilities based on well-established foundations. When examining Al-Jurjani's numerous syntactic ambiguities, it becomes clear that this was not a random choice, but rather falls within frameworks and foundations similar to his major theory (the Theory of Structure). The differences in Al-Jurjani's interpretation of syntactic possibilities reflect distinctions between nominative, accusative, and jussive cases. He did not often give preference to one of the possibilities but rather offered alternatives that were either consistent with his previous views or contradicted them, often without explicitly naming them.

المقدمة

الحمد لله وصلاة على عباده الذين أصفي وبعد:

فإنّ الأوجه الإعرابية المحتملة تُعدّ من أهم الموضوعات الإعرابية التي نشأت في بيئة عقليّة جدليّة ، استشكل فيها العلماء أيّما إشكال فقعّدوا تلك القواعد المحتملة على وفق ما استقرّ في أذهانهم من تأصيل وتوجيه للحكم الإعرابي وهي حُجج معتبرة تثبت تلك الاحتمالات الإعرابيّة التي افترضوها اعتمادًا عقليًا أو سمعيًّا، فخاض فيها النحويون غمار العقل وأفرغوا الوسع فيها فوافق أن كتبت ما تيسر من تلك الحجج فكان الدليل هو الأساس الأول ويندرج تحته الأصول النّقليّة والعقليّة كالقرآن الكريم وقراءاته والشعر وحِقَبِه وكذلك الأصول العقليّة منها القياس ، والقرينة، والسياق ، وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى تسليط الضوء على هذا النوع من الدراسة ، الذي لم يحظَ – على حدّ علم الباحث – بدراسة مستقلة شاملة تتتبع مظاهره وتكشف عن أسسه المنهجية وقواعده التطبيقية في كتب النحو فضلًا عن ذلك تسهم هذه الدراسة في إبراز عقلية النحوي العربي في التعامل مع تعدد الأوجه، وبيان مدى انتظام الترجيح عنده بضوابط علمية دقيقة، بعيدًا عن العشوائية أو الذوق المجرد. وتمثل هذه الدراسة إضافة نوعية إلى الدراسات النحوية المعاصرة، لما توفره من تأصيل نظري وتطبيقات تحليلية يمكن أن تسهم في تجديد النظر في الخلاف النحوي وتوجيهه توجيهًا علميًا منضبطًا.

المطلب الأول

الاحتمال الإعرابي في الأفعال المبنيّة

أولًا :الاحتمال الإعرابي في﴿ سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾

ذهب الجرجاني إلى أنّ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾في قوله تعالى:﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[البقرة: ١٣٠] تحتمل أربعة أقوال تابع فيها مَن سبقه من العلماء فقال:((وفي﴿ سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ أربعةُ أقوال الأول: استخفّ نفس إبراهيم حين رغب عن ملّته، وكأنّ قولهم:(فلانُ سَفِهَ الشّرابَ): إذا أكثرَ منهُ، وعلى مثل هذا قوله – عليه السلام: ((مَن سَفِهَ الحقّ)) (بن حنبل، ٢٠٠١، ٣٣٨/٦). وهذا قولٌ لم يروَ عن الأئمّة. والثاني: أنّه جهل نفسه، ومنه قول﴿ عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا ﴾ [البقرة: ٢٨٢]: ويحتمل قوله – عليه السلام –: (إلّا مَن سَفِهَ الحقَّ))، وقولهم: فلانٌ سفه رأيه. وجهل النفس يؤدي إلى جهل منشِئِها، قال الله تعالى: ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [الذاريات: ٢١] وقال – عليه السلام –:((مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ)) (وهو ليس بحديث وكذا قال النووي: إنه ليس بثابت، وقيل في تأويله: من عرف نفسه بالحدوث عرف ربه بالقدم، ومن عرف نفسه بالفناء عرف ربه بالبقاء(السخاوي، ١٩٨٥، ٦٥٧). وإلى هذا ذهب الزجاج(الزجاج، د.ت، ٢٠٩/١، ٢١٠) والثالث: (سَفِهَ نَفْسَهُ) فانتصب بنزع الخافض، ويحتمل هذا قوله: ((إلّا مَنْ سَفِهَ الحَقّ))، وقولهم: فلانٌ سفه رأيُه. والرابع: قولُ الفراء: أن الفعل للنفس فلما أسند إلى (مَنْ) انتصب النفس على التفسير كقوله: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ [النساء: ٤]. وقولهم:((ضقْتُ بهِ ذَرْعًا) من المعرفة كالنكرة، وكقوله: ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾القصص: ٥٨] ، وتقولُ العربُ: ((وَجِعْتَ بَطْنَك وَوثقتَ رَأْيَكَ)) (الهروي، ٢٠٠١، ٣٤/٣)، والدليلُ على أنَّ السفه فعلُ النفسِ غير واقع على النفس أنّه لا يقال: ((رأيُه سَفُهَ زيدٌ))، كما لا يقالُ: ((دارًا أَنْتَ أَوْسَعُهُم))، إنّما يقال: ((زيدٌ سَفُهَ رأيُهُ، وأَنْتَ أَوْسَعُهُم دَارًا. (الفراء، د.ت، ٧٩/١))) (الجرجاني، ٢٠٠٨، ٢٩٦/١-٢٩٨).

وأشار الحرالي(٦٣٨هـ) أنّ في نصب النفس إنباء بلحاق السّفاهة بكلّية ذي النفس؛ لأنّ من سفهت نفسه اختص السفه بها، ومن سَفِهَ نَفْسَه استغرقت السفاهة ذاته وكليّتَه، وكان بدء ذلك وعاديته من جهة نفسه، يفهم ذلك نصبها، وذلك لأنّ الله تعالى ، جعل النفس مبدأ كل شر أبداه في ذات ذي النفس، فإنه، تعالى، يعطي الخير بواسطة وبغير واسطة، ولا يحذى الشر إلا بواسطة نفس، ليكون في ذلك حجة الله على خلقه. وكذلك الثعلبي جعلها منصوبة بوقوع الفعل عليها. وتابع البقاعي(٨٨٥هـ) الحرالي ولم يخرج عنه(البقاعي، د.ت، ٢/ ١٦٣،١٦٤).

وذهب جمع من العلماء بأنّها تحتمل أكثر من وجه إعرابي

فذكر الأخفش أنّ أهل التأويل يزعمون في معنى(سَـــفَّهَ نفسَـــه) أنّها لغة كما جاء عن يونس(الهروي، ٢٠٠١، ٨١/٦) ثم على هذا يمكننا القول:((سِـفِهْتُ زَيْداً))، وهو يشـبه ((غَبِنَ رأيَه)) وهو كثير، ولهذا معنى ليس لذاك. تقول:(غَبِنَ فيَ رأيِهِ) و(خَسِـــرَ في أَهْلِهِ) وقد جاء لهذا نظير، قال: ((ضُـرِبَ عبدُ اللهِ الظهرَ والبَطْنَ)) (المرسـي، ١٩٩٦، ٢٤٦/٤) وعني: على الظهر والبطن ومثله قوله ســـبحانه: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي :(لأَوْلادِكمُ) وأحسن أن تجريها مُجرى (سَفُهَ) إذْ كان الفعل غير متعد، وانّما عداه إلى (نَفْسِـه) و(رَأيِهِ) وأشباهُ ذا مِمّا هو في المعنى نحو (سَفِهَ) إذا لم يتعد. (الاخفش، ١٩٩٠، ١/ ١٥٧،١٥٨)

ومثله الطبري مبيّنًا أنّ النصب في(نَفْس) على معنى المفسر ذلك أنّ(السّفْهَ) في الأصل للنفس، فلما نقل إلى(مَن)، نصـــبت(النفس)، بمعنى التفســـير. كقولك : (هُو أَوسَـــعُكُم دَارًا)، فتدخل(الدار) في الكلام على أن الســـعة فيها، لا في الرجل. فكذلك(النّفس) أدخلت لأنّ السّـــفَه للنفس لا لـــ(مَنْ). ولذلك لم يجز أن يقال: سَفِهَ أخوك. وإنّما جاز أن يفسر بالنفس، وهي مضافة إلى معرفة؛ لأنّها في تأويل نكرة. ثم ذكر بعد ما قال به من سبقه(الطبري، د.ت، ٨٩/٣).

وردّ النّحاس رأيَ مَن زعم ولا سيّما الفراء أنّ (نَفْسَـهُ) مثل: (ضِـقْتُ بِهِ ذَرْعًا) لأنّه محال عند البصريين إذ جعل المعرفة منصوبة على التمييز. (المرادي، ٢٠٠١، ١/ ٧٩)

وذكر الأزهري اختلاف العلماء في هذا الموطن متبنيًا قول الزجاج فيه بأنّ (سَـــفِهَ) في موضـــع (جَهَل) يعضّـد هذا القول االحديث المرفوع عن النبي –صـلى الله عليه وسـلم– حين سـئل النبي صـــلى الله عليه وســلم عن الكبر، فقال: ((الكبر أن تُسَـفِّهَ الحقَّ وتَغْمِطَ الناسَ)) (الحديث خُرّج ســابقًا لكنه بغير هذا اللفظ. ولفظه: قَالَ ابْنُ مَسْـعُودٍ: كُنْتُ لَا أُحْجَبُ عَنِ النَّجْوَى، وَلَا عَنْ كَذَا، وَلَا عَنْ كَذَا، قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَنَسِـيَ وَاحِدَةً، وَنَسِـيتُ أَنَا وَاحِدَةً، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ وَعِنْدَهُ مَالِكُ بْنُ مُرَارَةَ الرَّهَاوِيُّ، فَأَدْرَكْتُ مِنْ آخِرِ حَدِيثِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا رَسُـولَ اللهِ، قَدْ قُسِـمَ لِي مِنَ الْجِمَالِ مَا تَرَى، فَمَا أُحِبُّ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ فَضَـــلَنِي بِشِـــرَاكَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا، أَفَلَيْسَ ذَلِكَ هُوَ الْبَغْيُ؟، قَالَ: " لَا، لَيْسَ ذَلِكَ بِالْبَغْيِ، وَلَكِنَّ الْبَغْيَ مَنْ بَطِرَ – قَالَ: أَوْ قَالَ: سَـــفِهَ – الْحَقَّ، وَغَمَطَ النَّاسَ (بن حنبل، ٢٠٠١، ٦/ ١٥٥) .معناه أن تجهل الحق فلا تراه حقًا(الهروي، ٢٠٠١، ٦/ ٨١).

وما زاد مكي القيسـي عن قول من سبقه(القرطبي، ١٩٨٥، ١/ ١١١)، وكذلك الماوردي (الماوردي، د.ت، ١/ ١٩٢،١٩٣)، وابن بابشـــاذ(بن بابشـــاذ، ١٩٧٧، ٢/ ٣١٩،٣٢٠)، وابن عطيـــة(المحـــاربي، ٢٠٠٢، ١/ ٢١٢)، و البـــاقولي(المرادي، ٢٠٠١، ١/ ١٠٩)، نشـــوان الحميري(٥٧٣هـ) (الحميري، ١٩٩٩، ٥/ ٣١١٠)، و الرازي(الرازي، ٢٠٠٠، ٤/ ٦٢)، وأبو البقاء(العكبري، د.ت، ١/ ١١٧)، والسمين الحلبي(السمين، د.ت، ٢/ ١٢٠–١٢٢).

وهو ما عليه ابن عاشور بأنّ وانتصاب نفسه إمّا على المفعول به أي :أهملها واستخفها ولم يبال بإضاعتها دنيا وأخرى ويجوز انتصابه على التمييز المحول عن الفاعل وأصله سفهت نفسه أي: خفت وطاشت فحول الإسناد إلى صاحب النفس على طريقة المجاز العقلي للملابسة قصدا للمبالغة وهي أنّ السفاهة سرت من النفس إلى صاحبها من شدّة تمكنها بنفسه حتى صارت صفة لجثمانه، ثم انتصب الفاعل على التمييز تفسيرا لذلك الإبهام في الإسناد المجازي، ولا يعكر عليه مجيء التمييز معرفة بالإضافة؛ لأنّ تنكير التمييز أغلبي(بن عاشور، ١٩٨٤، ١/ ٧٢٥،٧٢٦).

وممّا سبق تبيّن أنّ العلماء على آراء مختلفة أشهرها

الأول: أنّها لغة عن العرب

الثاني: منصوبة على التمييز لأنّ التمييز في النكرات كثير في العربية.

الثالث: على تقدير حذف حرف جر (إلّا من سفه في نفسه).

الرابع: أنّها بمعنى (جهل) إي: إلّا من جهل نفسه ولم يفكر بها وعُدّي الفعل على معناه.

والراجح أنّ الفعل على معنى (جهلَ) ولم يعرف نفسه وعُدّي على معناه يقويّه قول النبي – صلى الله عليه وسلم– ((الكبر أن تُسَفِّهَ الحقَّ وتَغْمِطَ الناسَ)) –والله أعلم–.

المطلب الثاني

الاحتمال الإعرابي في الفعل المضارع المرفوع

الاحتمال الإعرابي في ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾

ذهب الجرجاني إلى أنّ الفعل﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ في قوله تعالى:﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] معطوفًا على الفعل الذي سبقه أي: (يعلّمونَ)، ويحتمل قصد به الاثنين معطوفًا على المضمر فيكون التقدير فيه: (فيعلّمان فيتعلّمونَ) فقال: ((ويحتمل أنّ يكون الفعل في قوله: (فَيَتَعَلَّمُونَ) للشياطين، فيكون معطوفًا على قوله: (يُعَلِّمُونَ) ، وتعليمهم السحر كاستراقهم السمع أو نحوه . ويحتمل أن يكون الفعل للاثنين، فيكون معطوفًا على مضمر وتقديره: (فَيَأْبَونَ فَيُعَلِّمَانِ فَيَتَعَلَّمُونَ))) (الجرجاني، ٢٠٠٨، ١/ ٢٥٣).

وأشـــار الجمع الأول من العلماء إلى أنّ الفعل(فَيَتَعَلَّمُونَ) احتمل الرفع لأنّه إخبار عن الكفر ولم يكن إخبارًا عن الملَكَين، ولم يجعلا الكفر ســببًا لتعليم غيره ولكنّه على كفروا فيتعلّمون وهو ما صـرّح به سـيبويه(سـيبويه، ١٩٨٨، ٣/ ٣٨)، وذكر الأخفش بأنّه ليس جوابًا لقوله: (فَلَا تَكْفُرْ) ، إنّما مبتدأ عطف عليه فقال:﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾(الفراء، د.ت، ١/ ١٤٨)، وزاد الســيرافي رأي ســيبويه بأنّه بعد عطف جملة على جملة اســتأنف الفعل(يتعلّمونَ) وأخبر به، وليس بعطف على ما قبله، كأنّه قيل لهم:

(لا تتعلّموا فَيَأْبَونَ فَيَتَعَلّمُونَ) عَلى جِهَة المُخَالَفة، ومثله قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [مريم: ٣٥] (ســـيبويـه، ١٩٨٨، ٣/ ٢٢٧-٢٣٤)، ومثلـه ابن جني(ابن جني، د.ت، ٩/١)، الأصفهاني عطفه على ما تقدّمه(الأصفهاني، د.ت، ١/ ٢٧٩).

وأبو حفص النســفي يبيّن أنّ قوله: (مِنْهُمَا) لا على الملكين، فقد نفى التعليم منهما على هذا التأويل، بل التثنية راجعة إلى الكفر، والســـحر، فقد ذُكِرَا جميعًا قبله في قوله ســـبحانه: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ أي: أنّ اليهود يتعلّمون الكفر والســـحر من الشـياطين ما يوقع البُغض بين الزوجين فيفترقان؛ ولأنّ الكفر من أحدهما سـبب الفرقة؛ كالسـحر يقع به الفرقة(النسفي، ٢٠١٩، ٢/٢٧١،٢٧٢).

وأشـــار أبو البقاء بأنّ الفعل معطوف على (يعلّمَانِ) وليس بداخل في النفي; لأنّ النفي هناك راجع إلى الإثبات ; لأن المعنى : يعلّمان النّاس السحر بعد قولهما: (نَحْنُ فِتْنَةٌ) (فيتعلمون) وقيل: تقديره:(فَيأْتُونَ فَيَتَعَلّمونَ) (العكبري، د.ت، ١/ ١٠٠) ومثله أبو السّعود(سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ١٣٩).وأبو الفداء(١١٢٧هـ) (أبو الفداء، د.ت، ١/ ١٩٣) وابن عاشور(بن عاشور، ١٩٨٤، ١/ ٦٤٤) وتبعهم الدّعاس(((فَيَتَعَلَّمُونَ) الفاء اســتئنافية (يَتَعلّمونَ) فعل مضـــارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والجملة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هُم يَتَعَلّمُونَ))) (المرادي، ٢٠٠١، ١/ ٤٥)

وذهب جمع آخرُ إلى أنّ الفعل يحتمل إعرابيين آخرين فذهب الفراء إلى أنّ قوله: (فَيَتَعَلَّمُونَ) ليســت جوابًا لقوله (وَما يُعَلِّمانِ) بل هي مردودة على قوله:(يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّــحْرَ فيتعلمون ما يَضُــرّهُم ولَا يَنْفَعُهُم) فهذا وجه. ويكون جعل الفعل (فَيَتَعَلَّمُونَ) متصــلة بقوله:(إِنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ) فيأبون فيتعلمون ما يضرهم، وهو الأجود (الفراء، د.ت، ١/ ٦٤).

وجعله مكي القيسي معطوفًا على (يُعلّمَانِ) وذكر أنّ تقديره: (فَيأْتُونَ فَيَتَعَلَّمُونَ) ولا يجوز أنْ يكون جوابًا لقوله فلا تكفر ويمكن العطف كذلك على الفعل (يَعْلَمونَ) وهذا ممتنع عند أبي إسحاق ويطول البحث في هذه التوجيهات وأحسنه أنْ يكون (فَيَتَعَلّمُونَ) على الاستئناف مستأنفًا (القرطبي، ١٩٨٥، ١/ ١٠٦)، ومثله الكرماني (تاج القراء، د.ت، ١/ ١٦٥). وتبعهم النســفي بأنّ (فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) الفاء عطف على قوله (يُعَلّمونَ النّاسَ السّحْرَ) أي:(يُعَلّمُونَهُم فَيَتَعَلّمونَ مِنَ السِّــحرِ والكُفْرِ اللذَينِ دَلّ عليهما الفعل المذكور (كفروا)، و(يُعَلّمونَ النّاسَ السِّــحْرَ)، أو على مضمر والتقدير:(فَيَأْتُونَ فَيَتَعَلّمونَ) والضمير لما دل عليه من أحد أي: فيتعلم الناس من الملكينِ (مَا يُفَرّقونَ بِهِ بَينَ المَرءِ وَزِوْجِهِ) أي: علم السحر الذي يكن سبباً في التفريق (النسفي، د.ت، ١/ ١١٦).

وذهب جمع آخر إلى أنّها تحتمل أوجهًا تزيد عن اثنين ففصّــل الطبري في التأويل الإعرابي بأنّ قوله: (فَيَتَعَلّمونَ مِنْهُمَا) خبرٌ عن مبتدأ عن المتعلمين من الملكين ما أنزل عليهما، ولم يكن جوابًا لقوله: (وما يُعلّمانِ مِنْ أَحَدٍ) ، بل هو خبر مســتأنف، وعليه رفع والتقدير: (ومَا يُعَلّمَانِ مِنْ أَحدٍ حَتّى يَقُولا إنّما نَحْنُ فِتْنَةٌ، فيأبونَ قبولَ ذَلكَ مِنْهُمَا، فَيَتَعَلّمونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرّقُونَ بِهِ بَينَ المَرْءِ وَزَوُجِهِ) ويمكن أنّ (فَيَتَعَلّمونَ) ، إخبار عن اليهود عطف على (وَلَكِنّ الشـياطينَ كَفَروا يُعَلّمونَ النَاسَ السّــحرَ ومَا أُنْزِلَ عَلى المَلَكَينِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَاروتَ، فَيَتَعَلّمونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِقُونَ بِهِ بَينَ المَرْءِ وَزَوجِهِ) .فيكون ممّا أُخِّر ومعناه التقديم، و قوله: (منهما) ، من ذكر الملكين. يدلّ على أنّ تعلّم التفريق من الملكين (الداني، د.ت، ٢/ ٤٤٥).

وخطّـأ الزجـاج العطف على (يُعلِّمونَ) لأن قولـه منهمـا دليـل ههنـا على أنّ التّعلم من الملكين خاصّـة وقيل: (فَيَتَعَلَّمُونَ) عطف على ما يوجبه معنى الكلام. وهو حسنٌ لأنّ المعنى فيه قولهم: (إنّمّا نَحْنُ فتنةٌ فَلا تَكْفُرْ): فلا تتعلم ولا تعمل بالســـحر، فأبوا إلّا التعلّم. والأجود في هذا أنْ يكون عطفًا على (يُعلَّمَانِ) فيتعلمون واســـتغنى عن ذكر يعلمان بدلالة ما قيل قبله(الزجاج، د.ت، ١/ ١٨٥).

وجعل أبو علي الفارســـي (فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) معطوف على (كَفَرُوا) مع أنّه ماضٍ وهو مضـارع ذلك أنّ (كَفَرُوا) في موضـع فعل مرفوع، ولو حمل على الابتداء والقطع على (فَلا تَكْفُرْ فَهُم يَتَعلّمونَ) لكان حســـنًا، ولا يجوز أنْ يكون جوابًا لتكفر؛ لأنّه لو كان كذلك لكان (لَا تَكْفُر فَيَتَعَلّمُونَ) ثم ذكر رأي أبي إسحاق (أبو علي، ١٩٩٠، ٢/ ١٥٥،١٥٦)

وفصّل الباقولي بأنّ الضمير الذي في الفعل(فَيَتَعَلَّمُونَ) يحتمل أحد أمرين إمّا الرجوع إلى (النّاسِ)، أو إلى (أَحَدٍ) فإنْ عاد إلى (النّاس) فلا تعلق له بـ (فَلا تَكْفُرْ)؛ لأنّ الفعل لغيرهم فيفسد المعنى، وإن كان راجعاً إلى(أَحَدٍ) لم يكن (فَيَتَعَلَّمُونَ) أيضًا جوابًا لـــ(فَلا تَكْفُرْ)؛ لأنّ التقدير:(لا يَكُن كُفْرٌ فَتَعَلَّم). والمعنى: إنْ يَكُنْ كُفْرٌ يَكُنْ تَعْلَم، وهذا غير صحيح، ألا ترى أنّه يجوز أنْ يكفر ولا يتعلّم، فليس الأول سببًا للثاني، فإذا لم يجز ذلك لم يخل من أحد أمرين:

الأول: جعل الفعل معطوفًا بالفاء على فعل قبله وإمّا أنّ نجعله خبراً لمبتدأ محذوف. والفعل الذي قبله لا يخلو من أن يكون (كَفَرُوا) أو (يُعَلِّمُونَ) أو (يُعَلِّمانِ)، أو فعلًا مقدرًا محذوفًا من اللفظ، وهو (يأبون). فإنْ عطفت على (كفروا) جاز، ويكون موضعه رفعاً كموضع (كفروا). وإنْ عطفت على (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ) فيتعلمون، جاز. و(يُعَلِّمُونَ النَّاسَ) يجوز أن يكون منصوبًا على الحال من الواو في (كَفَرُوا). ويجوز أنْ يكون بدلًا عن (كَفَرُوا)، لأن تعليم الســـحر كفر فأمّا اعتراض أبي إســـحاق على المعطوف على (يُعَلِّمُونَ) من أنّه خطأ، لأنّ قوله (مِنْهُما) دليل هاهنا على التعلّم من الملكين خاصّـــة، فهو ســـاقط غير لازم من جهتين: إحداهما، أنّ التّعلم إنْ كان من الملكين خاصّـــة لا يمنع أنْ يكون قوله (فَيَتَعَلَّمُونَ) عطفاً على (كَفَرُوا) وعلى (يَتَعَلَّمُونَ) ، وإن كان متعلقاً ب (مِنْهُمـا) فكأن الضـــمير في (مِنْهُمـا) راجع إلى الملكين. وعلى هذا يجوز تقديرك: (وَلكنَّ الشّياطينَ كَفَرُوا يُعَلّمُونَ النّاسَ السّحْرَ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) . فتضمر الملكين قبل ذكرهما. ويجوز أنّ الضمير لهاروت وماروت. والتقدير:(وَلكِنَّ الشّياطِينَ هَاروتَ وَمَاروتَ كَفَروا يُعلّمُونَ النّاسَ السّحْرَ فيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) . فلا يعود إلى الملكين، إنما العَود لهاروت وماروت، وجاز (يُعَلِّمُونَ) حملًا على المعنى. ويمكن عطف (يَتَعَلَّمُونَ) على (ما يُعَلِّمانِ) ، فيكون التقدير: (وَمَا يُعَلّمَانِ مِنْ أَحَدٍ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا)، فيرجع الضـــمير في (يَتَعَلَّمُونَ) على هذا التأويل (لأحد) . وارتفاعه لا يمنع عطفك إيّاه على هذا الفعل الذي ذكرناه، لأنّ هذا الفعل، وإن كان منفيًا في اللفظ، فهو موجب

في المعنى. لأنّ معناه (يُعَلّمَانِ كُلّ أَحَدٍ إذا قَالَا لَهُ: (إِنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ) . ويجوز أنْ يكون معطوفًا على مضـــمر دلّ عليه الكلام، وهو: يأبون فيتعلمون، وأمّا كونه خبرًا للمبتدأ المحذوف، فتقديره : (فَهُم يَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) (المرادي، ٢٠٠١، ١/ ١٧٦-١٨٠).

واختصـر أبو حيّان موردًا الأوجه السـت المحتملة على أنّ العطف عطف على محذوف تقديره:(فَيأْبَونَ فَيَتَعَلّمونَ؛ أو يُعَلَّمانِ فَيَتَعَلّمونَ، أي : على الإثبات، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: (فَهُم يَتَعَلَّمونَ) عطف جملة اســـمية على فعلية، أو معطوفًا على (يُعَلّمُونَ النّاسَ)، أو معطوفًا على (كَفَروا)، أو على (يُعَلّمَانِ) المنفية لكونها موجبة في المعنى. وأقربها القول الأخير(الاندلسي، ٢٠٠٠، ١/ ٥٣١). وتابعهم النعماني(النعماني، ١٩٩٨، ٢/ ٣٤٧،٣٤٨).

وممّا سـبق تبيّن أنّ القول في هذه المسـألة مختلف فيه بين العلماء على اتفاقٍ واختلاف في توجيهاتهم والمشهور منها:

أولًا: ارتفع الفعل لأنّه إخبار عن الكفر ولم يكن إخبارًا عن الملكين.

ثـانيـًا: أنّ الفعـل (يتعلّمونَ) معطوفٌ على يعلّمـان وغير داخـل في النفي والتقـدير:(فَيـأَتونَ فيتعلمونَ)

الثالث: أنّه معطوف على (يعلّمون الناسَ) ويمكن أنْ يكون متصلًا بقوله: (إنّما نحنُ فتنةٌ).

الرابع: أنّه معطوف على (كفروا) .

والراجح – والله أعلم– أنّ عطف (يَتَعَلَّمُونَ) على (مـا يُعَلِّمـانِ) ، فيكون التقدير: (وَمَـا يُعَلّمَانِ مِنْ أَحَدٍ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا)، فيرجع الضـــمير في (يَتَعَلَّمُونَ) على هذا التأويل (لأحد) . وارتفاعه لا يمنع عطفك إيّاه على هذا الفعل الذي ذكرناه، لأنّ هذا الفعل، وإن كان منفيًا في اللفظ، فهو موجب في المعنى. لأنّ معناه (يُعَلّمَانِ كُلّ أَحَدٍ إذا قَالَا لَهُ: (إِنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ).

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لتمام هذا العمل المبارك، وقد خرجت بعدّة نتائج

١- أنّ الاحتمال الإعرابي لم يكن رأيًا عابرًا أو هوىً نفسي في سبيل الشهرة والاختلاف وإنّما معتمدًا على سياق قواعدي وتأصيل كبير لدى العالِم الواضِع.

٢- الاحتمال الإعرابي عند الجرجاني على حسب أهمية الوجه النّحوي فيجعل للمسألة ثلاثة أوجه أحيانًا مع أنّها تحتمل أكثر من ذلك، فالغالب في إيراده هذا الوجه على الأفضلية والاهتمام.

٣- أهميّة الاحتمال الإعرابي كبيرة جدًا، فهي التي تُبنى عليها الأحكام العقدية غالبًا والتفسيرية وكذلك الفقهيّة،

٤- لم يكن الاعتماد الكبير على القراءات القرآنية عند الجرجاني في تفسيره وإنّما أشار لها إشارات.

٥- والراجح في (يَتَعَلَّمُونَ) أنّ عطفت على (ما يُعَلِّمانِ) ، فيكون التقدير: (وَمَا يُعَلّمَانِ مِنْ أَحَدٍ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا)، فيرجع الضمير في (يَتَعَلَّمُونَ) على هذا التأويل (لأحد) . وارتفاعه لا يمنع عطفك إيّاه على هذا الفعل الذي ذكرناه، لأنّ هذا الفعل، وإن كان منفيًا في اللفظ، فهو موجب في المعنى. لأنّ معناه (يُعَلّمَانِ كُلّ أَحَدٍ إذا قَالَا لَهُ: (إِنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ).

المصادر

-القرآن الكريم

١. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد .(1977) .*شرح المقدمة المحسبة* (تحقيق خالد عبد الكريم، ط١). الكويت: المطبعة العصرية.

٢. ابن جني، عثمان بن جني. (د.ت) .*المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* (تحقيق محمد عبد القادر عطا). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٣. ابن حنبل، أحمد بن محمد .(2001) .*مسند الإمام أحمد بن حنبل* (تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين، ط١). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

٤. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي .(1984) .*التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد* .تونس: الدار التونسية للنشر.

٥. أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي. (د.ت) .*روح البيان* .بيروت، لبنان: دار الفكر.

٦. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار .(1990) .*التعليقة على كتاب سيبويه* (تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١). الرياض، السعودية.— :

٧. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة .(1990) .*معاني القرآن* (تحقيق هدى محمود قراعة، ط١). القاهرة، مصر.— :

٨. الأصفهاني، الحسين بن محمد. (د.ت) .*تفسير الراغب الأصفهاني*)تحقيق ودراسة محمد عبد العزيز بسيوني.— .

٩. الأندلسي ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن .(2002) .*المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

١٠. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن. (د.ت) .*نظم الدرر في تناسب الآيات والسور* .القاهرة، مصر: دار الكتاب الإسلامي.

١١. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد .(2008) .*درج الدرر في تفسير الآي والسور* (تحقيق وليد بن أحمد الحسين وإياد عبد اللطيف القيسي، ط١). بريطانيا: مجلة الحكمة.

١٢. الحميري، نشوان بن سعيد .(1999) .*شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم* (تحقيق حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، ط١). بيروت، لبنان: دار الفكر المعاصر؛ دمشق، سورية: دار الفكر.

١٣. الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر. (د.ت) .*جامع البيان في القراءات السبع* . الشارقة، الإمارات: جامعة الشارقة.

١٤. الرازي، محمد بن عمر بن الحسن .(2000) .*مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)* (ط٣). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

١٥. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل. (د.ت) .*معاني القرآن وإعرابه*.— .

١٦. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد .(1985) .*المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة* (تحقيق محمد عثمان الخشت، ط١). بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

١٧. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (د.ت) .*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (تحقيق أحمد محمد الخراط). دمشق، سورية: دار القلم.

١٨. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي .(1988) .*الكتاب* (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣). القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.

١٩. العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله. (د.ت) .*التبيان في إعراب القرآن* (تحقيق علي محمد البجاوي). القاهرة، مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٠. الفراء، يحيى بن زياد بن عبد الله. (د.ت) .*معاني القرآن* (تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي). القاهرة، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

٢١. القيسي مكي بن أبي طالب، حموش بن محمد .(1985) .*مشكل إعراب القرآن* (تحقيق حاتم صالح الضامن، ط٢). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

٢٢. الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر. (د.ت) .*غرائب التفسير وعجائب التأويل* .جدة، السعودية: دار القبلة؛ بيروت، لبنان: مؤسسة علوم القرآن.

٢٣. الماوردي، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي. (د.ت) .*تفسير الماوردي: النكت والعيون* (تحقيق السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٢٤. المرسي ابن سيده، علي بن إسماعيل .(1996) .*المخصص* (تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط١). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

٢٥. النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي .(2001) .*إعراب القرآن* (تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٢٦. النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين. (د.ت) .*تفسير النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل*)تحقيق يوسف علي بديوي.

٢٧. النسفي، عمر بن محمد بن أحمد الحنفي .(2019) .*التيسير في التفسير* (تحقيق ماهر أديب حبوش وآخرون، ط١). إسطنبول، تركيا: دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث.

٢٨. الهروي الأزهري، محمد بن أحمد .(2001) .*تهذيب اللغة* (تحقيق محمد عوض مرعب، ط١). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

References

1. Ibn Babshādh, Ṭāhir ibn Aḥmad. (1977). *Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥtasabah* (Ed. Khālid ʿAbd al-Karīm, 1st ed.). Kuwait: Al-Maṭbaʿah al-ʿAṣriyyah.

2. Ibn Jinnī, ʿUthmān ibn Jinnī. (n.d.). *Al-Muḥtasab fī Tabyīn Wujūh Shawādhdh al-Qirāʾāt wa al-Īḍāḥ ʿAnhā* (Ed. Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā). Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

3. Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad. (2001). *Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal* (Eds. Shuʿayb al-Arnāʾūṭ, ʿĀdil Murshid, et al., 1st ed.). Beirut, Lebanon: Muʾassasat al-Risālah.

4. Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad ibn Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). *Al-Taḥrīr wa al-Tanwīr: Taḥrīr al-Maʿnā al-Sadīd wa Tanwīr al-ʿAql al-Jadīd min Tafsīr al-Kitāb al-Majīd*. Tunis, Tunisia: Al-Dār al-Tūnisiyyah lil-Nashr.

5. Ismāʿīl Ḥaqqī ibn Muṣṭafā al-Istānbūlī. (n.d.). *Rūḥ al-Bayān*. Beirut, Lebanon: Dār al-Fikr.

6. Abū ʿAlī al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad ibn ʿAbd al-Ghaffār. (1990). *Al-Taʿlīqah ʿalā Kitāb Sībawayh* (Ed. ʿAwaḍ ibn Ḥamad al-Qūzī, 1st ed.). Riyadh, Saudi Arabia.

7. Al-Akhfash al-Awsaṭ, Saʿīd ibn Masʿadah. (1990). *Maʿānī al-Qurʾān* (Ed. Hudā Maḥmūd Qarāʿah, 1st ed.). Cairo, Egypt.

8. Al-Aṣfahānī, al-Ḥusayn ibn Muḥammad. (n.d.). *Tafsīr al-Rāghib al-Aṣfahānī* (Ed. Muḥammad ʿAbd al-ʿAzīz Bisyūnī).

9. Ibn ʿAṭiyyah al-Andalusī, ʿAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib ibn ʿAbd al-Raḥmān. (2002). *Al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz* (Ed. ʿAbd al-Salām ʿAbd al-Shāfī Muḥammad, 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

10. Al-Biqāʿī, Ibrāhīm ibn ʿUmar ibn Ḥasan. (n.d.). *Naẓm al-Durar fī Tanāsub al-Āyāt wa al-Suwar*. Cairo, Egypt: Dār al-Kitāb al-Islāmī.

11. Al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (2008). *Darj al-Durar fī Tafsīr al-Āy wa al-Suwar* (Eds. Walīd ibn Aḥmad al-Ḥusayn & Iyād ʿAbd al-Laṭīf al-Qaysī, 1st ed.). United Kingdom: Majallat al-Ḥikmah.

12. Al-Ḥimyarī, Nashwān ibn Saʿīd. (1999). *Shams al-ʿUlūm wa Dawāʾ Kalām al-ʿArab min al-Kulūm* (Eds. Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh al-ʿUmarī, Muṭahhar ibn ʿAlī al-Iryānī, & Yūsuf Muḥammad ʿAbd Allāh, 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Fikr al-Muʿāṣir; Damascus, Syria: Dār al-Fikr.

13. Al-Dānī, ʿUthmān ibn Saʿīd ibn ʿUthmān ibn ʿUmar. (n.d.). *Jāmiʿ al-Bayān fī al-Qirāʾāt al-Sabʿ*. Sharjah, UAE: University of Sharjah.

14. Al-Rāzī, Muḥammad ibn ʿUmar ibn al-Ḥasan. (2000). *Mafātīḥ al-Ghayb (al-Tafsīr al-Kabīr)* (3rd ed.). Beirut, Lebanon: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

15. Al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sirrī ibn Sahl. (n.d.). *Maʿānī al-Qurʾān wa Iʿrābuhu*.

16. Al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (1985). *Al-Maqāṣid al-Ḥasanah fī Bayān Kathīr min al-Aḥādīth al-Mushtaharah ʿalā al-Alsinah* (Ed. Muḥammad ʿUthmān al-Khasht, 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

17. Al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf ibn ʿAbd al-Dāʾim. (n.d.). *Al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn* (Ed. Aḥmad Muḥammad al-Kharraṭ). Damascus, Syria: Dār al-Qalam.

18. Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qunbur al-Ḥārithī. (1988). *Al-Kitāb* (Ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, 3rd ed.). Cairo, Egypt: Maktabat al-Khānjī.

19. Al-ʿUkbarī, ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh. (n.d.). *Al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qurʾān* (Ed. ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī). Cairo, Egypt: ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī & Co.

20. Al-Farrāʾ, Yaḥyā ibn Ziyād ibn ʿAbd Allāh. (n.d.). *Maʿānī al-Qurʾān* (Eds. Aḥmad Yūsuf al-Najjātī, Muḥammad ʿAlī al-Najjār, & ʿAbd al-Fattāḥ Ismāʿīl al-Shalabī). Cairo, Egypt: Dār al-Miṣriyyah lil-Taʾlīf wa al-Tarjamah.

21. Makki ibn Abī Ṭālib, Ḥammūsh ibn Muḥammad al-Qaysī. (1985). *Mushkil Iʿrāb al-Qurʾān* (Ed. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, 2nd ed.). Beirut, Lebanon: Muʾassasat al-Risālah.

22. Al-Kirmānī, Maḥmūd ibn Ḥamzah ibn Naṣr. (n.d.). *Gharāʾib al-Tafsīr wa ʿAjāʾib al-Taʾwīl*. Jeddah, Saudi Arabia: Dār al-Qiblah; Beirut, Lebanon: Muʾassasat ʿUlūm al-Qurʾān.

23. Al-Māwardī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn Muḥammad ibn Ḥabīb al-Baṣrī al-Baghdādī. (n.d.). *Tafsīr al-Māwardī: al-Nukat wa al-ʿUyūn* (Ed. al-Sayyid ibn ʿAbd al-Maqṣūd ibn ʿAbd al-Raḥīm). Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

24. Ibn Sīdah al-Mursī, ʿAlī ibn Ismāʿīl. (1996). *Al-Mukhaṣṣaṣ* (Ed. Khalīl Ibrāhīm Jaffāl, 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

25. Al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismāʿīl ibn Yūnus al-Murādī. (2001). *Iʿrāb al-Qurʾān* (Ed. ʿAbd al-Munʿim Khalīl Ibrāhīm, 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

26. Al-Nasafī, ʿAbd Allāh ibn Aḥmad ibn Maḥmūd Ḥāfiẓ al-Dīn. (n.d.). *Tafsīr al-Nasafī: Madārik al-Tanzīl wa Ḥaqāʾiq al-Taʾwīl* (Ed. Yūsuf ʿAlī Badīwī).

27. Al-Nasafī, ʿUmar ibn Muḥammad ibn Aḥmad al-Ḥanafī. (2019). *Al-Taysīr fī al-Tafsīr* (Ed. Māhir Adīb Ḥabūsh et al., 1st ed.). Istanbul, Turkey: Dār al-Lubāb lil-Dirāsāt wa Taḥqīq al-Turāth.

28. Al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Harawī. (2001). *Tahdhīb al-Lughah* (Ed. Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib, 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.